هندسة الأمن الحدودي وإدارة الأزمات في المناطق الحدودية "منطقة الساحل الإفريقي أنموذجًا"

security engineering and crisis management in border areas "Case of The Sahel region of Africa

فؤاد جدو [1]، ايمان بغوي[2]

[1]جامعة محمد خيضر بسكرة ،foued.djeddou@univ-biskra.dz

[2]جامعة الجزائر 3 ،baghoui.imen@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/05 تاريخ القبول: 2022/12/27 تاريخ النشر: 2022/12/29

ملخص:

تعتبر الأزمات والصراعات أحد السمات في فترة ما بعد الحرب الباردة أين تطورت إلى أشكال وأنواع ما هو داخلي وخارجي وفيها الطائفي والعرقي ومذهبي ، و بهذا أصبحت هذه الأزمات تمتد عبر الحدود و عابرة للأوطان خاصة إذا كانت الأزمة قابلة للتمدد والدول تعاني من هشاشة أمنية ، و الإشكالية الرئيسية هي ما هي محددات تحقيق الامن الحدودي في ظل الازمات العابرة للحدود ؟ من خلال هذه الإشكالية نجد أن الحدود أصبحت تتطلب سياسة أمنية فعالة لتحقيق هذا الهدف في اطار ما يعرف بالأمن الحدودي و اليات تحقيق المناطق الامنة ليس بالمفهوم التقليدي القائم على وضع الامن على الشريط الحدودي بل كيفية إقامة مناطقة امنة بأبعادها الشاملة و خلوها من أي تهديد قد يمتد الي داخل الدول المجاورة للدول المتأزمة و سنعتمد على منهج دراسة الحالة من خلال التطرق ما تقوم به الدول الان كتركيا مع الحالة السورية و الجزائر مع منطقة الساحل الافريقي .

كلمات مفتاحية: الأمن ، الحدود ، الأزمات ، منطقة الساحل الافريقي ، التهديدات الامنية.

Abstract:

Thus it become transboundary issue especially when the crises are extensible and countries are suffering from fragile security . As a result it become crucial to build security establishment and provide effective strategies in order to face these shifts and security threats where borderlines are considered as a primitive defensive line to protect countries these borderlines require an effective policy of security to reach that propose within the frame work of what is called borderlines security , the mechanisms of reaching secure areas are not understood as conventional concept based on securing the borderlines but the process of

establishing secure areas contains its inclusive dimensions without any threat that extend to neighbouring countries of crisis as the case of turkey towards Syrian crisis , and Algeria towards African sahal's.

Keywords: security, borderlines , crises , African sahal, security threats

المؤلف المرسل: فؤاد جدو، **الإيميل:** foued.djeddou@univ-biskra.dz

مقدمة:

تعتبر الحدود الحد الفاصل بين الدول و المعلم الجيو سياسي لكل دولة حيث تعطي في النهاية الخريطة السياسية للعالم كما نعرفها الان ، فهذه الحدود و ان كانت عبارة عن خطوط مرسومة على الخريطة الا انها تمثل أيضا معالم سيادة كل دولة على ارضها و التي تكون قائمة وفق ما ورثته عن الاستعمار او ما تم الاتفاق عليه بين الدول .

فقد تكون الحدود اما معالمها طبيعية تتبع سلاسل جبلية او مجاري الأنهار او البحار و اما مفتوحة كالصحاري و السهول تعلم عن طريق أعمدة او معالم حديدية تحدد بها الدول مجال أراضيها عن غيرها و تكتسي الحدود أهمية بالغة في العلاقات الدولية و كثيرا ما قامت حروب بين الدول بسبب الخلافات الحدودية و عدم الاتفاق في تحديد معالمها كما حدث بين العراق و ايران الا ان معظم الدول تقوم بتسوية هذه الخلافات بطرق سلمية من خلال تحديد لجان من الخبراء تدرس كيفية تحديدها بشكل علمي حتى تتجنب الخلافات و الصراعات .

لكن في الوقت الراهن أصبحت الحدود ممرا رئيسيا للازمات العابرة لحدود كالهجرة السرية او غير الشرعية و الجريمة المنظمة كتجارة المخدرات و السلاح و غيرها من التهديدات الأمنية اللاتماثلية بالإضافة الى وقوع بعض الدول التي تعاني من أزمات الى جانب دول أخرى تعرف استقرار اين تتحول الحدود الي منطقة أزمات بالنسبة لهذه الدول خاصة اذا غابت اليات و استراتيجيات لمواجهة هذه التهديدات الأمنية من بينها التكفل بالنازحين و اللاجئين و أيضا التهديدات الأمنية كاختراق الحدود من طرف الجماعات الإرهابية او الفصائل المسلحة و هنا تصبح عملية التحكم في هذه الحدود صعب للغاية.

و لهذا اصبح تحقيق الامن الحدودي مطلب أساسي في بناء الامن الوطني لمواجهة التهديدات الأمنية المباشرة و غير المباشرة خاصة في المناطق المأزومة و المتأزمة من خلال وضع استراتيجيات وطنية و كذا إقليمية و دولية مشتركة

لمواجهات هذه التحديات و من هذا المنطلق نطرح الإشكالية الرئيسية و هي ما هي محددات تحقيق الامن الحدودي في المناطق المتأزمة ؟

الى جانب الإشكالية الرئيسية نطرح التساؤلات التالية :

- ما هي مكونات الامن الحدودي ؟
- ما طبيعة الازمات في المناطق الحدودية ؟
- كيف تتعامل الجزائر مع التهديدات الأمنية في الشريط الحدودي لدول الساحل الافريقي ؟

و للإجابة على هذه الإشكالية سنعالجها من خلال العناصر التالية :

1- مفهوم الحدود وأنواعها
2- طبيعة التهديدات الحدودية (المشكلات الحدودية).
3- آليات ضبط الحدود و إدارة أمنها .
4- دراسة حالة الساحل الإفريقي و إدارة الجزائر لحدودها .

و اعتمدنا على فرضيتين أساسيتان في هذه الدراسة و هما :

الفرضية الأولى : كلما ازدادت التهديدات الأمنية الحدودية كلما تطلبت السياسات الأمنية عمقا و إدراكا لأبعاد التهديدات الأمنية .

الفرضية الثانية : الامن الحدودي في المناطق المتأزمة هو نتاج العمل الميداني و اساسيات التخطيط العلمي الأمني .

الاطار المنهجي : لدراسة هذا الموضوع اعتمدنا على المنهج التحليلي لفهم مكونات الامن الحدودي و اليات تحقيق الامن الحدودي من خلال دراسة استراتيجيات الازمات الأمنية ، كما تطلب الموضوع منهج دراسة الحالة من خلال استقراء و تحليل الحدود الجزائرية مع دول الساحل الافريقي في كيفية إدارة الامن الحدودي في هذه المنطقة .

1-مفهوم الحدود و أنواعها :

تعتبر الحدود من بين المصطلحات التقليدية في اللغة و أيضا في الدراسات الاستراتيجية و القانونية و الذي ارتبط مع تشكل الدولة الحديثة كما كان موجودا مع وجود الانسان عندما بدا يحدد معالم ملكيته ارضه ثم الي قبيلته فدولته ، و لهذا تختلف تعريفات الحدود باختلاف المقاربات المفسرة لها و يمكن ان نستعرض جملة من التعريفات لمحاولة ضبط هذا المفهوم بشكل عام .

مفهوم الحدود:

لكل دولة غالبا منطقة بدأت وانطلقت منها و نمت حولها تعرف بمنطقة النواة و هي المنطقة الأصلية التي ولدت و اتسعت من خلالها الدولة إلى خطوط حدودها و

تختلف طبيعة المنطقة النواة في دول العالم وفقًا لظروف نشأتها أو تكوينها فقد تكون اقتصادية أو جغرافية الى غير ذلك (سمية، 2017، صفحة 111)، كما أن لكل دولة أيضا هوامشها الممتدة بالقرب من المناطق الحدودية و غالبا ما تقع النزاعات الحدودية في المناطق الهامشية فتصبح مناطق مواجهة و منطقة الهامش أوسع من منطقة النواة تمتد على غالبية أراضي الدولة ، و تدخل بينهما المجال الجوي و البحري ، أي ان هذا التعريف يقوم على ثنائية الهامش و النواة الخاصة بالدولة من منظور مرفولجي لبنية و هيكلة الدولة ككل .

كما يمكن ان نقدم تعريفا اخر للحدود : "هي الإطار القانوني الذي تمارس فيه الدولة الحديثة سيادتها و سلطتها كما أنها السياج الذي يقيم بين أطرافه كامل ترابها و هي المجال الذي تطبق فيه كافة قوانينها و أنظمتها بدون تأثير أو تدخل خارجي و على هذا الأساس فإن الحدود السياسية تعين و تحدد الإقليم الوطني للدولة".(رابح، 2017، صفحة 143)

و تستند الحدود على النقاط المجالية و حصري على الجغرافية منها و لا تشمل المجالات الأخرى للحياة البشرية (التاريخية و الأنثربولوجية)(الله، 2017، صفحة 73) أي بمعنى ان الحدود لها اقترابات تاريخية من حيث نشأتها و تكوينها و علاقة الانسان بالمكان.

هناك ثلاث اتجاهات للتعريف بالحدود السياسية: (مهدي، 1996، صفحة 25)

الاتجاه الأول : يذهب أنصاره إلى أن الحدود السياسية كظاهرة سياسية ليست إلا علاقات مؤقتة ومحكومة بتوازي القوى، فالحدود الدولية ظاهرة حية لا تخضع لعوامل الثبات والاستقرار.

الاتجاه الثاني: يذهب أنصاره إلى القول بأن الحدود السياسية ظاهرة تعكس قدرًا من الثبات و الاستقرار و أساس هذه النظرة أن الدولة ليست وحدة أو كائن حي و إنما هي وحدة ثقافية و قومية يوجهها الشعور الجماعي للمواطنين الذين يقيمون فيها.

الاتجاه الثالث: هو اتجاه توفيقي ينطلق من محاولة الجمع بين الاتجاهين السابقين ويخلص إلى أن الحدود السياسية ذات طابع مزدوج سياسي قانوني فهي سياسية لأنها خطوط للفصل بين سادة الدول المتجاورة وهي ظاهرة قانونية لأنها امتداد القانون الداخلي لدولة عبر أرجائها.

اما الأجزاء المكونة للحدود فهي :

- الحدود الترابية البرية : المحددة من خلال علامات و حواجز طبيعية أو اصطناعية و خطوط التقاسيم عندما يتعلق الأمر بالمياه مثل الأنهار والبحيرات.
- الحدود البحرية: باعتماد الخطوط التقليدية التوافقية المتعارف عليها المياه الإقليمية 12 ميلاً.

- الحدود الجوية: تحدد من خلال الخطوط الاصطناعية للأقمار الصناعية و من خلال المركبات الفضائية و الجوية، خطوطها المدارية 100 كم من الارتفاع. (الله، 2017، صفحة 74).

من جانب اخر تعتبر الحدود اطار اخر للتنظير خاصة لدى الجغرافيين و المختصين في الجغرافيا الطبيعية و السياسية اين وضعوا مجموعة من النظريات و التصورات في ما يخص الحدود في مجملها و يمكن ان نلخصها كما يلي :

- الكاتب البريطاني هالفوردماكيندر:

أصدر كتاب عام 1919 أوضح فيه أن العنصر الحاسم في الثورة العالمية هو السيطرة على قلب القارة الأوروبية و هذه السيطرة ستمكن الدولة من السيطرة على الخريطة العالمية التي تتكون من أوروبا و آسيا و إفريقيا و بالتالي السيطرة على العالم. (الله، 2017، صفحة 77)و عدلماكيندر خريطته عام 1943 مقترحًا إقليم شمال الأطلسي من خلال استعمال القوة.

- سبايكمان:

اعترض على نظرية ماكيندر فقد أوضح أن القوى الهامشية كاليابان و بريطانيا هي الأقوى و الأكثر تمكنا من السيطرة على قلب القارة الأوروبية و كذلك السيطرة على إقليم شمال الأطلسي ربما لا تؤدي إلى السيطرة على العالم نتيجة قسوة المناخ .(الله، 2017، صفحة 81)

- الأدميرال ألفريد ماهان:

تطرق الى فكرة إن زيادة القوة البحرية هي أفضل طريق لتوفير القوة والأمن للدولة و تطبق على الولايات المتحدة الأمريكية.

- نظرية كارل هاوشوفر:

هذه النظرية و المسماة بنظرية المجال الحيوي و هي النظرية التي استغلها أدولف هتلر فقد انطلق هاوشوفر من الأفكار الاجتماعية و طور فكرة الدولة العضوية التي تحتم عليها أن تتوسع باستمرار في مجال حيوي معين . (الله، 2017، صفحة 82)

.2-1 أنواع الحدود :

يمكن ان نستعرض مجموعة من أنواع الحدود وفق تصنيفات تختلف من مدرسة الى أخرى و أيضا حسب المقاربات النظرية التي توظف فيها هذه النظريات لفهم وظيفة الحدود و نوعيتها .

فالحدود السياسية مثلا يتم رسمها كخطوط متصلة أو مقطعة على الخرائط باستخدام الصور الجوية لتبين الأراضي التي تمارس فيها الدولة سيادتها و التي تتمتع فيها هذه الدولة وحدها بحقوق الانتفاع و الاستغلال لأراضيها و التصرف فيها .

و يدخل ضمن أراضي الدولة و رقعتها السياسية المسطحات المائية التي تقع داخل حدودها السياسية سواء كانت أنهار أو بحيرات و كذلك أجزاء البحار التي تجاور شواطئها و لا تعرف بالمياه الإقليمية لغاية 12 ميل بحري .(الكريم، 2017، صفحة 55) .

و يوجد نوعين من أنواع الحدود السياسية حسب بعض المختصين و هما :

- التفرقة ما بين التخوم **Frontiers**، و الحدود **Boundaries**.

تستخدم كلمة التخوم على المناطق الحدودية و الحدود تعني خطوط الحد بالإضافة إلى اعتبار التخوم فهي ظاهرة طبيعية لأنها تمثل أجزاء من سطح الأرض و أما الحدود فهي عبارة عن خطوط واضحة المعالم و متفق عليها دوليا .(سمية، 2017، صفحة 120)

و في تصنيف اخر نجد ان هناك نوعين من الحدود:

أ/ الحدود الدولية : و هي الحدود التي تفصل بين دولتين أو أكثر و هذه الحدود قد تكون أرضية و هي موجودة لدى كل الدول و هي تختلف من حيث طبيعتها و مساحتها ، و كذلك حدود بحرية و التي تحددها اتفاقية مونتيغو باي لقانون البحار سنة 1982.

ب/ الحدود الإدارية : و هي الحدود الداخلية التي تقسم الأقاليم و الولايات .(الكريم، 2017، صفحة 56)

و هناك من يصنف الحدود وفق ما يعرف بالحد اين يتم وضع تصنيف وفق ما يتم تحديده حسب تعريف نوع الحد كما يلي :

- الحد المنطقي : إن الحد الذي ينطوي تحت هذا الصنف لا يرتبط بدلالة فريدة وأبرز مثال على ذلك الليماس**Le limes**الروماني المخصص لحماية الإمبراطورية.

- الحد الخطي : وهو حديث نسبيا ومرادف للكلمة الإنجليزية **Border**أو **Boundary**، ويفصل بين دولتين سياديتين، وتتحدد سيادتها بواسطة لوائح تنتج من الإقصاء على أساسها يتحدد الداخل والخارج.

- الحد الطبيعي : يرتكز هذا الحد على عوارض طبيعية كشكل فاصلاً بين دولتين وخطًا منيعا بين طرفين مستعدين للدفاع عنه.

- الحد التاريخي أو المصطنع : هذا الصنف هو تتويج لتاريخ طويل من الحروب والتسويات بين قوى سياسية ويأتي في إطار حركة مطالبة إقليمية تبرر ذاتها بالإحالة إلى مرحلة تاريخية متصلة بأقصى توسع إقليمي لإحدى تلك القوى على حساب الإقليم المحاذي لها. (الله، 2017، صفحة 80)

إن الحد كخط فاصل هو ابتكار أوروبي تم تصديره خارج أوروبا إلى فضاءات حضارية لم تكن فيها بنى الدولة مطابقة لنموذج الدولة الأوروبية.

و وفق متغيرات أخرى في تصنيف الحدود او ما يعرف بالتصنيف المتعدد نجد :(سمية، 2017، صفحة 127) الحدود الطبيعية: و هي الحدود السياسية التي تتبع الظواهر الجغرافية و الطبيعية كالسلاسل الجبلية و مجاري الأنهار و الحدود الطبيعية من أقدم التصنيفات المستخدمة و أكثرها قدرة على إظهار سيادة الدولة.

الحدود غير الطبيعية:

* الحدود التاريخية: و هي تتبع خطوط لتقسيمات سياسية قديمة مثل حدود فرنسا – ألمانيا القائمة على منطقة الالزاس و لورين.

* الحدود المفروضة: تفرض على المجتمعات المعنية بواسطة قوى خارجية أو بواسطة الدولة الأقوى. * الحدود الاستيطانية : و تقع من خلال الانتشار الجغرافي لمجموعة سكانية تخص دولة من الدول أو قومية من القوميات في المناطق الحدودية أو الهامشية.

الحدود العرقية : و هي تلك التي تفصل الشعوب ذات الخصائص الحضارية المميزة على أساس عوامل معينة كاللغة و الدين و القومية على أن الحدود العرقية غالبا ما تكون صعبة التحديد خاصة إذا كانت المجموعات المتنوعة قد استوطنت منطقة حدود معينة فترة زمنية قديمة.

الحدود الهندسية : غالبا ما تكون قسما من دائرة عرض أو خط طول أو تكون خطا مستقيما و هو الموجود الآن بكثرة . (سمية، 2017، صفحة 129)

و بالتالي فان الحدود تختلف من حيث ضبط المفهوم العادي الى المفهوم المركب و الذي ينقسم بدوره الى مجموعة من الأنواع تختلف وفق تصنيفات و معايير مختلفة تقوم على مقاربات نظرية متعددة و لكن في النهاية ان الأصل في هندسة مفهوم الحدود هو أوروبي في المقام الأول .

3.طبيعة التهديدات الحدودية (المشكلات الحدودية):

في البداية لا بد من تقديم اطار تعريفي ما هو التهديد الحدودي و الأمني حتى نتمكن من بناء مقاربة مفاهمية و تحليلية شاملة ، حيث يعتبر مفهوم التهديد الأمني تعبيرًا على التحدي **Challenge** أو خطر **Dangerous**أو رهان (عادل، 2018 ، صفحة 11) لكن هذا المفهوم عرف تحولا فالتهديدات التي كانت تتعرض لها الدول في السابق كانت تندرج ضمن الدائرة العسكرية ذات المنشأ الخارجي لكن مع تعقد الظاهرة الأمنية تأثرت التحولات الهيكلية و القيمية الحاصلة في العلاقات الدولية نتيجة لنهاية الحرب الباردة حيث دائرة التهديدات تتوسع لتشمل التهديدات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية من الداخل و الخارج.

و هناك التهديدات حسب درجة التماثل:

يرى بعض الباحثين أنه يمكن تصنيف التهديدات الأمنية حسب درجة تشابه الفواعل إلى تهديدات عائلية و التي تتميز بالطابع البيني و العسكري و تكون بين فاعلين متشابهين من حيث الخصائص مثل تهديد عسكري بين دولة و دولة في حين يقصد بالتهديدات اللاتماثلية التي تندرج أغلبها ضمن ما يسمى بحروب الجيل الرابع بأنها تلك التهديدات التي تبنى على فكرة الغموض و عدم إمكانية تحديد ماهية العدو كما أنها تكون بين أطراف غير متكافئة و يشمل هذا النوع من التهديدات الجريمة الاقتصادية و المتاجرة بالأسلحة و الإرهاب العابر للحدود – الجريمة المنظمة – النزاعات الداخلية و التي تجد لها مكانا مثاليا في الدول الفاشلة. (عادل، 2018 ، صفحة 18)

اما التهديدات الهجينة **HybridThreats**:

يعرفها فرانك هوكمانبأنها : "تلك التهديدات التي تتضمن مجموعة من الوسائط المختلفة من الحرب بما في ذلك القدرات النظامية و التشكيلات غير النظامية و الأعمال الإرهابية بما في ذلك العنف العشوائي و الإكراه و الإجرام العشوائي"، حيث يعتمد على المزج ما بين استخدام الوسائل التقليدية و غير التقليدية. (عادل، 2018 ، صفحة 19)

و يمكن ان نحدد مجموعة من التهديدات الأمنية بشكل عام و منطقة الساحل الافريقي بشكل خاص و التي يمكن ان تكون مصدر خطر على دول الجوار و من بينها الجزائر كما يلي :(امحند، 2008/01/06، صفحة 12)

1.إن أهم تهديد تواجهه الحدود هو "الإرهاب عبر الوطني" الذي بدأ في الانتشار بشكل كبير تحت لواء القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، حيث لم تعد محصورة في الصحراء الجزائرية بل أصبحت هذه الجماعات تتحرك بعد التضييق الذي فرضه عليها الجيش الجزائري و استغلالها المساحات الشاسعة التي أصبحت كمناطق أمان بين جماعات التوارق في شمال المالي و الجيش المالي ، فأصبحت تضرب في موريتانيا و تشاد و النيجر و تشتبك مع جميع الفصائل المسلحة الموجودة في المنطقة بالإضافة للجيوش النظامية ، و خير مثال على ذلك اختطاف السائحين النمساويين من الصحراء التونسية إلى منطقة مجهولة بصحراء مالي هذا ما يبين مدى حرية التحرك لهذه الجماعات في ظل هذه المساحات الكبيرة ، فهذا يعتبر أكبر تهديد تواجهه المنطقة ليس على دول المنطقة بل الدول المجاورة و حتى الدول الأوروبية و الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر هذه المنطقة منطقة تهديد لها و لمصالحها و قاعدة خلفية للإرهاب و القاعدة لضرب مصالحها ، و هذا ما دفعها إلى طرح فكرة إنشاء قوات خاصة أفريكوم لتراقب حركة هذه الجماعات الإرهابية التي تهدد مصالحها الحيوية، الأمر الذي جعل منطقة شمال مالي تتحول من منطقة تحرك و

نشاط للحركات الانفصالية إلى منطقة نفوذ تسيطر عليها الحركات الإرهابية كحركة أنصار الدين و حركة التوحيد و الجهاد .(امحند، 2008/01/06، صفحة 12)

2.تعتبر الهجرة السرية و التهريب و الجريمة المنظمة أهم التهديدات التي لها آثار تمتد إلى غاية أوروبا ، مع ازدياد ظاهرة الهجرة السرية و قوارب الموت سواء عبر البحر أو عبر اختراق الحدود " سبته و مليلية " ، فالهجرة السرية أصبحت تتقاطع مع الجريمة المنظمة في أجزاء عديدة لتشكيل مفصل حركي له آثاره الواضحة لهذه العصابات التي تنظم نفسها في إطار مهيكل و منظم يمتد من قلب منطقة الساحل إلى غاية شواطئ سردينيا و اليكانت ، فهي تهرب البشر و المخدرات و السلع و غيرها ليس هذا فحسب، بل تتداخل هذه المصالح مع الجماعات الإرهابية من خلال تقديم هذه الأخيرة الغطاء الأمني للأطراف الأخرى، و الجماعات الإرهابية تستفيد من عوائد مالية مقابل التغطية الأمنية، و هذا يعطي تصورا عن مدى الضرر الذي يتهدد المنطقة سواء دول الساحل أو الدول المجاورة اقتصاديا و أمنيا و إجتماعيا . (امحند، 2008/01/06، صفحة 12)

3.الصراعات الداخلية في مالي و النيجر و التشاد و السودان ، لا تتوقف على حدود هذه الدول بل تمتد لتؤثر على الدول المجاورة خاصة الجزائر في ما يتعلق بالصراع بين الطوارق و حكومة مالي من نزوح للاجئين و قابلية امتداد الصراع إلى الدول المجاورة ليس هذا وحسب فالأمر ينطبق على ما يحصل في تشاد و السودان فهذه الصراعات ليست داخلية بل ترتبط باتهامات بين الدول في حد ذاتها كما هو حاصل بين السودان و تشاد ، مما يخلق حالة من اللإستقرار بالإضافة إلى تزايد النفقات و الأعباء الاقتصادية للدول المجاورة ، فهذه الصراعات تجعل من الصعوبة مراقبة تداعياتها الأمنية لخصوصية المنطقة و شاسعة حدودها . (امحند، 2008/01/06، صفحة 12)

4.أهم تهديد هو الأمراض خاصة الملاريا التي أصبحت منتشرة بشكل كبير و كذا السيدا في ظل تنقل الأفراد عبر مساحات شاسعة مما يسهل انتقالها بشكل عادي خاصة في المناطق الحدودية كما هو الحال مثلا في الجزائر أين نجد ارتفاعا كبيرا لنسبة مرضى الملاريا حيث أحصت وزارة الصحة في مارس 2008 أكثر من 3500 حالة في تنزواتين ، بالإضافة إلى السيدا أين تعتبر مثلا ولاية تمنراست الولاية الأولى وطنيا في عدد حاملي و مرضى هذا المرض ، وإن تكلمنا عن الأمراض فلأنها لا تقل عن الحروب لأنها تمس الإنسان بحكم أنه العنصر المحوري و الأساسي في توفر الأمن ، بالإضافة إلى عدد الأشخاص الذين يموتون سنويا بسبب هذه الأمراض في دول الساحل ، إلى جانب الفقر و غلاء أسعار المواد الغذائية و بالتالي نلاحظ مدى حجم المشاكل التي تمس بالدرجة الأولى الإنسان الذي يعتبر أساس الأمن فإذا تهدد

العنصر الإنساني فكل المعايير الأمنية ستتغير و تتزايد معه التهديدات الأمنية في آن واحد .(امحند، 2008/01/06، صفحة 12).

4.آليات ضبط الحدود وإدارة أمنها :

في البداية لا بد من ضبط مفهوم الامن الحدودي و المقصود بالأمن الحدودي : غياب التهديد عبر الحدود ضد القيم المركزية سواء كانت تهديدات تقليدية أو تهديدات لا تماثلية، و يقوم تأمين الحدود على نقطتين: (خديجة، 2018 ، صفحة 127)

أ- التنظيم : فالمهمة الطبيعية المتعلقة بالحدود تتمثل في تنظيم عبور الأشخاص والبضائع بطريقة تهدف إلى تسهيل الحركة و ليس عرقلتها لأن التفاعل مع العالم يمثل في النهاية أساس النمط حياة البشر و حالة الاقتصاد.

ب- التأمين : فالمهمة الطبيعية الموازية المتعلقة بالحدود هي أنها يجب أن تؤمن بصرف النظر عن نمط العلاقات مع أطراف الجوار فمن الطبيعي أن تكون هنا أعمال مراقبة و تأمين و حراسة دائمة للحدود إذ أنها ترتبط بطول الحدود البرية أو الساحلية و الطبيعية الجغرافية لمناطق الحدود.

اما تعريف إدارة الأزمات الحدودية فيمكن ان نعرفه كما يلي :

تعرف إدارة الأزمات بأنها فن إدارة السيطرة أي أن إدارة الأزمة تعني محاولة تحقيق السيطرة على الأحداث و عدم السماح بالخروج من اليد فإبقاء الأحداث تحدث السيطرة و محور إدارة الأزمة .(زينب، 2017، صفحة 268)

إدارة الأزمات الحدودية تعني إدارة الدولة للأزمة الناتجة عن المشاكل الحدودية المختلفة و الحيلولة دون تعاظمها و تطورها من خلال حرصها على إيجاد حلول فعالة و طويلة المدى تحافظ على مصالح الدولة و أمنها بأقل تكلفة ممكنة.(زينب، 2017، صفحة 268) .

اما المقاربات التي تعتمد عليها الدول في الدفاع على حدودها فنجد نظريتين لأمن الحدود و هما :

أ- نظرية الدفاع على الخطوط الخارجية : و ذلك بتعبئة و حشد قوات نظامية دائمة في مناطق المواجهة و العمق و هي نظرية تقليدية تجاوزتها تطورات التسلح و مبادئ الحرب و خطط العمليات .

(أيوب، 2017، صفحة 311)

ب- نظرية الدفاع على الخطوط الداخلية : بحيث يتم الاعتماد في الخطوط الأساسية على عناصر و وسائل المراقبة و الإنذار المتطورة مع الاحتفاظ بالقوات الرئيسية في العمق مع تشكيلها بصورة تجعلها قادرة على الحركة السريعة من خلال الاعتماد على القوات الميكانيكية أو الحمولة جوًا. (أيوب، 2017، صفحة 312)

اما الاستراتيجيات الدفاع عن الحدود و التي تعتمدها اغلب دول العالم فهي :

1- الاستراتيجية العسكرية لحماية الحدود الوطنية: (أيوب، 2017، صفحة 314) أهم أبرز النقاط للسياسة الدفاعية لحماية الحدود الوطني كما يلي:

2- العمل على تحديث القوات المسلحة من أجل امتلاك قوة للتقليل من الاعتماد على الحلفاء و التحرك الأحادي إذا اقتضت الضرورة.

3- صياغة تعريف جديد للأخطار التي على القوات العسكرية مواجهتها و التي من أهمها المنظمات الإرهابية ذات التطلعات الدولية.

4- ضرورة القيام بعمليات عسكرية احترازية في إطار الحرب الشاملة على الإرهاب خاصة في الدول المجاورة التي تشهد فوضى أو سيطرة منظمات إرهابية.

5- الانفراد بالتفوق العسكري المطلق بما يحقق السيطرة الاستراتيجية الكاملة و ذلك من خلال توظيف التقنيات الجديدة التي أحدثتها الثورة في الشؤون العسكرية.

6- استحداث مبدأ الاشتباك الأمني أو الحرب عن بعد و يقوم هذا المبدأ القتالي على فكرة تمكين القوات المهاجمة من تحقيق أهدافها و تنفيذ هجماتها من مسافات آمنة باستخدام أسلوب التصعيد المندرج في ضرب العدو.

7- إنشاء القيادة الموحدة للقيام بالعمليات العسكرية و توليها مسؤولية الدفاع الداخلي و الدعم و المساعدة المدنية كتغطية الأحداث.

في ما يخص تكنولوجيا المراقبة الحدودية و التي تلعب دورا رئيسيا في حماية الامن الحدودي يكمن في ما يلي (أيوب، 2017، صفحة 324):

1- نظم المعلومات: مجموعة واسعة من الأجهزة و البرمجيات، الاستشعار و الأقمار الصناعية و تكييفها مع الاستخدام العسكري.

2- المستشعرات الرادارية: فالرادارات البرية قادرة على توفير المراقبة للمناطق الواسعة من الأراضي.

3- منصات استشعار غير مأهولة: فهي لا تتطلب ملازمة بشرية من قبل القوات العسكرية فيتم اختيار طائرات بدون طيار قادرة على المناورة .

4- أنظمة الرؤية الليلية .

5- القيادة والسيطرة: يحدث هذا النمط نتيجة حصول إبداع في تنظيم الجيش ليتجاوز معضلات استراتيجية في المجال العسكري بالاعتماد على وسائل جديدة تجعلها أخف وزنا و أكثر فتكا.

5.دراسة حالة الساحل الإفريقي و إدارة الجزائر لحدودها :

يبلغ الشريط الحدودي الجزائري 6500 كلم موزع بشكل التالي تونس 960 كلم، ليبيا 1050 كلم، النيجر بـ 1000 كلم ، مالي 1200 كلم، موريتانيا 560 كلم، الصحراء الغربية 48 كلم، المغرب 1600 كلم. (سليم، 2017، صفحة 233) ، اين ترتكز حدود الجزائر خاصة الجنوبية منها على مساحة كبيرة من الصحاري في

تماسها مع دول الساحل الافريقي مما يجعل من الصعوبة بما كان حماية هذه الحدود الشاسعة .

استخدمت الجزائر ما يعرف بمفهوم "مركز التوجيه العسكري الجزائري في عمليات مكافحة الإرهاب" (قوي، 2017، صفحة 9)و تقوم هذه الاستراتيجية على ما يلي :

هي مقاربة إجرائية للحصول على نتائج استراتيجية على التنظيمات الإرهابية من خلال التركيز على القدرات العسكرية و غير العسكرية ، و هذه المقاربة هي مقاربة تكيفية حيث تتضمن المسح الميداني في وقت مبكر لعقد الارتباط للأعمال الممكن السيطرة عليها و كذلك علاقتها بالنتائج المحتملة و الأهداف الموصوفة مسبقًا.

و يمكن ان نقدم تصورا استراتيجيا و شاملا لأليات الضبط الحدودي وم خرجات الثقوب الجغرافية على الأمن القومي الجزائري :(قوي، 2017، صفحة 17)

تحت تأثير العلاقة الثلاثية بين الحدود و الأمن الاستراتيجي و القوة العسكرية أصبح الدفاع عن الأمن القومي يعتمد على ثلاثة أنساق و هي: الحدود المحصنة المدافع عنها بنسق التغطية ، كبر القوات (النظامية و الاحتياطية)، مصالح الدولة الجزائرية و هيبتها و مستقبلها.

لقد بقي التوازن قائمًا و حافظت الحدود الجغرافية الجزائرية على مناعتها و دورها الاستراتيجي لكن تزايد التهديدات دفع إلى تهديد هذه الحدود و في هذا السياق تبنت الجزائر استراتيجية "دليل التوجيهات الخاصة بالاستراتيجية الحدودية" حيث جاء التوسع في استخدام القوات الآلية و الطائرات و القوات المحمولة جوًا لدعم المكانة الطبيعية للحدود الجزائرية.

و يمكن ان نستعرض اهم اليات التي اعتمدتها الجزائر في بناء مقدرات التحصينات الحدودية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية على حدودها و منطقة الساحل الافريقي بالخصوص :(نسيم، 2017، صفحة 168):

تحت تأثير العلاقة الثلاثية بين الحدود و الأمن الاستراتيجي و القوة العسكرية أصبح الدفاع من الأمن القومي الجزائري على ثلاثة أنساق هي: الحدود المحصنة المدافع عنها نسق التغطية لهذه الحدود حيث وضعت الجزائر مخطط عسكري سيادي من أجل الهيمنة على التهديدات الحدودية على مسرح عمليات غير مستقر و التي صدرت سنة 2014 و التي عرفت باسم "مركز ثقل التوجيه العسكري الجزائري".

من جهة أخرى لم تعد ترتكز الجزائر على الحدود الطبيعة كضبط الدفاع بل ارتبطت بحجم القوات المسلحة و فاعليتها و تسليحها ، حيث تمكنت الجزائر من تطوير قدراتها العسكرية خاصة قوات الانزال الجوي و البحري و الصواريخ أرض – أرض مما جعل انتقال حدود أمن الدولة الجزائري إلى ما وراء حدودها السياسية الفعلية.

قررت الجزائر اعتبار تونس خطها الدفاعي الأول من جهة الشرق ومالي والنيجر خطها الدفاعي الأول من جهة الجنوب حيث دفعت بقواتها إلى هاتين المنطقتين بشكل مكثف بحيث تعتبر الجزائر الحدود الامنة هدفا اساسيا لتحقيقه فالحدود الأمنية تختلف بالأساس عن مفهوم الحدود الآمنة حيث كل دولة تحاول زيادة فراغها بمفهوم الحدود الأمنية و هو ما يسمى في مركز ثقل التوجيه العسكري الجزائري باستراتيجية الموقعة الحدودية. (نسيم، 2017، صفحة 179)

اما الموقعة الحدودية هي جملة الأعمال الاستطلاعية و القتالية و العمليات التي تقوم بها تجمعات القوات الحدودية السيادية و التي تملك أهدافًا استراتيجية محددة تبعًا للخطط العملياتية الموضوعة في أوقات السلم أو حسب الظروف الاستراتيجية العملياتية للموقف المتشكل عند بداية الحرب.

و يخضع للامتحان أثناء الموقعة الحدودية كل ما كان معدًا في أوقات السلم لدعم القوات المسلحة من خلال تحديد درجة الجاهزية القتالية ، و النقطة الجوهرية هو أن الموقعات الحدودية الجزائرية لإدارة التهديدات الأمنية هو أن الموقعة الحدودية هي العنصر الجوهري الأكثر أهمية في التوجيه العسكري الجزائري و هذا في المرحلة الابتدائية للأزمات الأمنية و العمليات الحدودية الابتدائية التي تؤثر عادة تأثيرا حاسما على مصير اندلاع حدث أمني إقليمي شامل.

كما تؤمن الأعمال الحدودية السيادية أي إقامة التحصينات الهندسية و العوائق بصورة مسبقة و بتحضير النيران الكثيفة ضد تهديدات الحية و إقامة منظومات الدفاع المضادة لوسائط الجوسسة الأجنبية غير النظامية.

و تؤكد الخبرات السابقة للقوات المسلحة الجزائرية أن إحباط التهديدات يتحقق بتنفيذ أعمال دفاعية معاكسة من قبل قوات الأمن القومي الجزائري من خلال التلاحم بين القوات الخاصة وقوى الاستعلام الخاص و مصالح الجوسسة و الجوسسة المضادة. (نسيم، 2017، صفحة 184)

من جانب اخر تعمل الجزائر على استخدام اليات أخرى غير الجهد العسكري و هو العمل الدبلوماسي من خلال تفعيل الدبلوماسية الأمنية اين ترتبط هذه الدبلوماسية بشكل وثيق بالسياسة الأمنية الوطنية و التحديات و المخاطر التي تحاول هذه السياسة التعامل معها في البيئة الخارجية ضمن أهداف الدبلوماسية حماية القيم و المصالح الأساسية للدولة بما في ذلك الحفاظ على العلاقات مع الدول الأخرى، فقد أصبح النشاط الدبلوماسي يشمل القضايا الأمنية بما في ذلك المسائل المتعلقة بمكافحة الإرهاب كجريمة.(عادل، 2018 ، صفحة 143)

وتتحرك الدبلوماسية الجزائرية الأمنية وفقًا لعدة معايير و هي: (قوي، 2017، صفحة 150)

- تفصل الجزائر الدبلوماسية الفعلية على دبلوماسية التصريحات
- تدعيم التعاون و التضامن المغاربي الإفريقي لمجابهة مختلف التهديدات من خلال اعتماد هذه الاليات :

1- إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة **CEMOC**في أوت 2009 تمنراست، حيث عقد اجتماع أمني في 12 أوت 2009 في مقر قيادة الناحية العسكرية الجزائرية السادسة لتفعيل هذا التعاون.

2- تفعيل الاتحاد المغاربي.

3- تفعيل تجمع دول الساحل.

- تحسين قدرات جيوش المنطقة.
- التبادل المعلوماتي و التنسيق الأمني بين دول الجوار.

و بالتالي نجد ان الجزائر لإدارة امنها الحدود تعتمد في المقام الأول على البعد العسكري و الأمني لضمان سلامة الحدود الوطنية و السيادة و في المقابل تعمل على لعب دور أساسي في مجالها الحيوي من خلال تفعيل الدبلوماسية الأمنية كألية لتنسيق الجهد العسكري لمراقبة تحرك التهديدات الأمنية في المنطقة خاصة و ان الامن الان اصبح يتطلب تعاونا دوليا و إقليميا لتحقيقه.

الخاتمة

تعتبر مسألة تأمين الحدود من بين القضايا و الأولويات التي تركز عليها الدول باعتبار ان الحدود ليست فقط فاصلا سياديا و سياسيا بين الدول بل تمثل أدوار اقتصادية و امنية و اجتماعية تحدد من خلالها ملامح الدولة و مميزاتها و تعبر عن مدى قوتها العسكرية في فرض هيمنتها على هذا الفضاء الجيو سياسي المهم.

و مع التحولات في طبيعة التهديدات الأمنية التي تعرفها دول العالم من تهديدات تقليدية تماثلية الى تهديدات اللاتماثلية كالإرهاب عبر الوطني و الهجرة بأنواعها نجد ان استراتيجيات تامين الحدود اصبح يخضع الى استراتيجيات جديدة في عملية التـأمين بل الى تأطير نظري حديث في هذا المجال و الذي يتركز أساسا على العناصر التالية التي نقترحها كتوصيات:

-تفعيل السياسات الأمنية بما يتماشى مع طبيعة التهديدات الأمنية الحدودية

-تطوير الكوادر البشرية النشطة في القطاع العسكري و الأمني ببرنامج خاص و متميز عن البرنامج العسكري و التدريب العادي للقوات المسلحة لمواجهة التهديدات الجديدة و التي تتطلب مهارات عالية و ادراك جيد لهذه التهديدات و أيضا التعامل معها وفق مخرجات القانون الدولي الإنساني باعتبار ان العملية تتم في حدود دولية

-وضع مفهوم الحدود الامنة كهدف ملازم للحدود الأمنية فالأمن لا يقتصر فقط على ضمان عدم تسلل المهربين و الإرهابيين بل يجب ان يقوم على فكرة أساسية و هي تحقيق مجال امني سليم و امن من خلال تحقيق الاستقرار الاقتصادي و التنموي و

الذي يتم في إدارة الجهود الدبلوماسية سواء كانت الدبلوماسية الأمنية او الاقتصادية او من خلال التنسيق المشترك ما بين دول الجوار في المنطقة.

-الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في رصد التهديدات الأمنية بشكل فعال من خلال الاعتماد على القدرات الذاتية كإطلاق الأقمار الصناعية لمراقبة الحدود خاصة اذا كانت الحدود شاسعة و ذات طبيعة صعبة صحراوية كانت ام جبلية مما يسهم في تعزيز الجهود الأمنية و العسكرية لمراقبة الحدود.

-تفعيل دور القطاع المدني و المجتمع المدني في مراقبة الحدود من خلال رفع مستوى التوعية و الحس الأمني لدى سكان المناطق الحدودية بما يحقق تعاون و انسجام ما بين الجهد العسكري و العمل المدني و الذي ينعكس إيجابا على المناطق الحدودية و استقرارها.

-وضع مراكز متقدمة صحية و عسكرية تكون دائما في حالة التأهب اذا ما حدث طارئ كانتشار بعض الامراض و الأوبئة و التي تكون خطرا على سلامة المواطنين و بالتالي تكون فرصة محاصرة المرض و التهديدات الصحية عالية و فعالة

و في الأخير نخلص الى ان الامن الحدودي من اصعب أنواع الامن لأنه يتطلب مجهود بشري و تخطيط عالي و كفاءة في التنفيذ و الدقة أيضا كما ان له جانب قانوني يتعلق باللاجئين في حالة حدوث حروب او نزاعات و هذا يتطلب تطوير مستمر و دائم لتحقيق .

قائمة المراجع :

1. بتقة خديجة ، الثابت و المتغير في الامن الحدودي للدولة العربية في ظل الربيع العربي و انعكاسها على العمل الاستراتيجي العربي. تأليف بهلول نسيم، *ادارة الامن الحدودي المقاربات و النماذج*- كتاب جماعي ، دار الحامد للنشر و التوزيع (عمان: دار الحامد للنشر و التوزيع ، 2017).
2. براقدي سليم ، الجوار الجغرافي بين منطق التكامل و تقنيات المراقبة لتعزيز متطلبات الامن عبر المجالات الحدودية . تأليف بهلول سليم، *ادارة الامن الحدودي المقاربات و النماذج، كتاب جماعي ، دار حامد للنشر و التوزيع* ، (عمان: دار الحامد للنشر و التوزيع ، 2017)
3. برقوق امحند ، التهديدات الأمنية في الساحل الافريقي ، (*جريدة الشعب* ، العدد 1446، 2008/01/06)
4. بهلول نسيم ، مراقبة الحدود و الضبطية الأمنية العسكرية للجغرافيا السيادية. تأليف بهلول نسيم، *ادارة الامن الحدودي النماذج و المقاربات*، دار حامد للنشر و التوزيع ،(عمان: دار حامد للنشر و التوزيع ،2017)
5. بوحنية قوي ، *الجزائر و التهديدات الأمنية الجديدة من مكافحة الإرهاب الى هندسة الامن ، دار حامد للنشر و التوزيع ، (* عمان: دار حامد للنشر و التوزيع ، 2017)

6. جارش عادل. *تأثير التهديدات الأمنية بدول الجوار على الامن الجزائري*، المكتب العربي للمعارف ، (القاهرة : المكتب العربي للمعارف ، 2018)
7. جلولي بوجليطة سمية ، قياس قوة الدولة في ظل مروفولوجيا الحدود السياسية. تأليف بهلول نسيم، *ادارة الامن الحدودي المقاربات و النماذج*،دار حامد للنشر و التوزيع،(عمان: دار حامدللنشرو التوزيع ، 2017)
8. دهقاني أيوب ، دور القوة العسكرية في حماية الحدود الوطنية . تأليف بهلول نسيم، *ادارة الامن الحدودي المقاربات و النماذج* ، كتاب جماعي ، دار جامد للنشر و التوزيع ، (عمان: دار الحامد للنشر و التوزيع ، 2017)
9. زاوي رابح ، الحدود في المنطقة العربية في مواجهة القدر الراتزلي. تأليف بهلول نسيم، *ادارة الامن الحدودي المقاربات و النماذج*،دار حامد للنشر و التوزيع ، (عمان: دار حامد للنشر ، 2017)
10. شكاكطة عبد الكريم ، إدارة الامن الحدود المقاربات و النماذج. تأليف بهلول نسيم، *إدارة الامن الحدود المقاربات و النماذج*، دار حامد للنشر و التوزيع ، (عمان: دار حامد للنشر و الطباعة ، 2017)
11. فريح زينب ، استراتيجيات الدول العربية لإدارة الازمات الحدودية . تأليف بهلول نسيم، *ادارة الامن الحدودي المقاربات و النماذج*، دار حامد للنشر و التوزيع ، (عمان: دار حامد للنشر و التوزيع ، 2017)
12. فشار عطاء الله ، جدلية الحدود و الامن في عالم يتجه نحو العولمة . تأليف بهلول نسيم، *ادارة الامن الحدودي المقاربات و النماذج*، دار حامد للنشر و التوزيع ، (عمان: دار حامد للنشر و التوزيع ، 2017)
13. محمد عاشور مهدي ، *الحدود السياسية وواقع الدولة في افريقيا ، مركز دراسات المستقبل الافريقي* ، (القاهرة : مركز دراسات المستقبل الافريقي ، 1996)